



هيئة الأوراق المالية والسلع
SECURITIES & COMMODITIES AUTHORITY



الاستثمار في الأسهم العواائد والمخاطر



عزيزي المستثمر

أصبح الاستثمار من الموضوعات التي تحمل مكانة مهمة ، في المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، خاصة أنه يعتبر نشاطاً اقتصادياً طبيعياً ارتبط بمفهوم الادخار لدى الإنسان عبر الزمن، من خلال تنمية أمواله ومدخراته بشتى الطرق .

وفي ظل تنوّع وتطور الأدوات الاستثمارية المتاحة أمام المستثمرين نجد البعض يستثمر بحرفية عالية في الأسهم، ويتبع اتجاهات السوق بدقة، ويحللها بأسلوب علمي يساعد على إدارة استثماراته وتعظيم أمواله، والبعض الآخر ليست لديه الخبرة والعلم بقواعد الاستثمار في الأسهم، التي تحقق أهدافه في تنمية مدخراته بقدر من التوازن المطلوب بين عنصري الربحية والأمان .

لذلك أولت هيئة الأوراق المالية والسلع اهتماماً بإصدار هذا الكتب - استكمالاً لسلسلة كتب في التوعية - والذي يركز على أهمية معرفة المستثمر كيفية إدارة استثماراته في الأسهم وذلك من خلال التعرف على مفاهيم هامة كالعوائد والمخاطر المرتبطة بالعملية الاستثمارية، والكيفية التي ينمي بها المستثمر عوائده ويقلل بها المخاطر.

هيئة الأوراق المالية والسلع
دولة الإمارات العربية المتحدة

يمثل الاستثمار في الأسهم أحد أوجه الاستثمار المهمة في الاقتصاد الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة، لهذا السبب تشهد أسواق المال في الدولة نشاطاً وإنقاذاً جماهيرياً متزايداً. وهناك ميزة مهمة توفرها الأسهم بشكل خاص وهي درجة السيولة العالية وهذا ما يشجع المستثمرين على مثل هذا النوع من الاستثمار.

تعتبر الأسهم أصولاً مالية لابد من تقييمها لتحديد قيمة عادلة لها تمكن المستثمر من الحكم على قيمتها السوقية وتساعده على اتخاذ قراره الاستثماري والذي يعتمد على عاملين أساسيين هما:

أ - العائد

ب _ المخاطرة



هذان العاملان يحددان القيمة السوقية للاستثمار، وبوجه عام يكون العائد المستخدم في التقييم هو العائد المتوقع وليس العائد التاريخي، أما المخاطر فإنها تتعكس على العائد المطلوب على الاستثمار، لذا فعل المستثمر أن يكون ملماً بمفهومي العائد والمخاطر ومن ثم العلاقة بينهما.



العائد على الاستثمار في الأسهم

يعتبر الاستثمار تأجيل الانتفاع بالأموال مقابل الحصول على نفع أكبر في المستقبل، وبمعنى آخر فإن مدخرات أي شخص يمكنها أن تتحقق له منافع معينة إذا قام بصرفها أو استهلاكها في الوقت الحاضر، ولكن المستثمر عندما يتخذ قراره بالاستثمار فكانه يقرر تأجيل حصوله على هذه المنافع حالياً مقابل الحصول على منافع أكبر في المستقبل، وتحقيق هذه المنافع من خلال الزيادة التي تطرأ على ثروته والتي يعبر عنها بالعائد على الاستثمار والذي يتخذ أشكالاً عدّة أهمّها:-

١- التوزيعات النقدية

هي الأرباح النقدية التي تقرر الشركة توزيعها على المساهمين، وهذه الأرباح هي نتيجة أعمال الشركة خلال فترة زمنية مينة وهي تمثل العائد على أموال مالكي الشركة (حقوق المساهمين).

متى يمكن للشركة أن توزع أرباحاً؟

لا يعتبر توزيع الأرباح بالنسبة لأي شركة أمراً مضموناً ، وعلى المستثمر أن يأخذ هذا بعين الاعتبار عند اتخاذه لقرار الاستثمار في سهم ما، وبشكل عام يعتمد توزيع الأرباح بالنسبة للشركة المساهمة العامة على شرطتين هما:

- ١- أن تحقق الشركة أرباحاً فعلية بحيث يمكن توزيعها على المساهمين.
- ٢- على الرغم من تحقيق الشركة لأرباح إلا أنها قد تقرر الاحتفاظ بهذه الأرباح وعدم توزيعها على المساهمين وذلك بهدف تمويل نشاطاتها المستقبلية، وتلجم الشركات التي أمامها فرص جيدة للنمو إلى استبقاء الأرباح وعدم توزيعها لتحقيق معدلات نمو متزايدة.

٢- الأرباح الرأسمالية

هي الأرباح الناتجة عن بيع الأسهم في البورصة في حالة ارتفاع سعرها (ارتفاع قيمتها السوقية)، وتمثل الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء.

مثال: إذا قام مستثمر بشراء سهم معين بسعر ١٠٠ درهم ثم باعه في البورصة بسعر ١٠٥ درهم، فإن الأرباح الرأسمالية = سعر البيع - سعر الشراء
 $= 105 - 100 = 5$ دراهم

هل يمكن أن يكون العائد سالباً؟

عند انخفاض القيمة السوقية للأسهم التي تم الاستثمار بها خلال فترة معينة فإن العائد الرأسمالي يكون سالباً، وإذا كانت قيمة الخسائر الرأسمالية أكبر من الأرباح النقدية الموزعة أو إذا لم يتم توزيع أرباح نقدية أصلاً، فإن العائد الكلي لهذا الاستثمار يكون سالباً.

مثال: إذا قام مستثمر بشراء سهم بسعر ١٠٠ درهم، ثم باعه في البورصة بسعر ٩٥ درهما، فإن الأرباح الرأسمالية = سعر البيع - سعر الشراء
 $= 100 - 95 = 5$ دراهم (خسارة)

٣- الأسهـم المجانية (أسـهم المنحة)

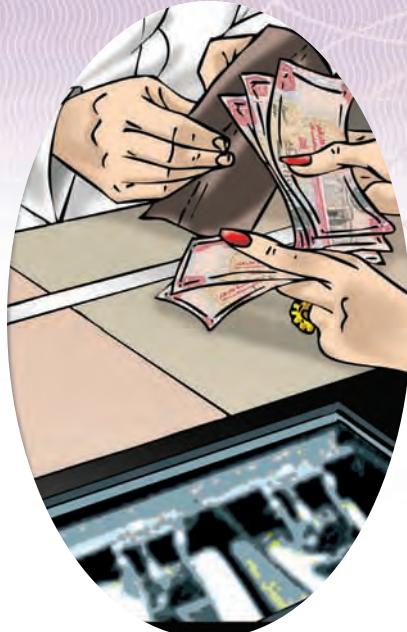
تلـجـأ بعض الشركات إلى زيـادة رأسـمالـها وتـغـذـية هـذـه الـزيـادـة من خـلـال الاحتـياـطـيات أو اـحـتـجاـزـ جـزـءـ من صـافـي الأـربـاحـ، الأـمـرـ الـذـي يـنـشـأـ عـنـه تـوزـيعـ أـسـهـمـ إـضـافـيـةـ مـجـانـيـةـ (أسـهمـ منـحةـ) لـسـاـهـمـيـ الشـرـكـةـ، وـلـاـ يـنـطـوـيـ تـوزـيعـ هـذـهـ أـسـهـمـ عـلـىـ أـيـةـ زـيـادـةـ حـقـيقـيـةـ فيـ قـيـمةـ الشـرـكـةـ، فـعـنـدـماـ تـقرـرـ الشـرـكـةـ تـوزـيعـ أـسـهـمـ منـحةـ عـلـىـ مـاسـاـهـمـيـهاـ فـإـنـهاـ فيـ الحـقـيقـةـ تـقـومـ بـمـجـرـدـ إـعادـةـ تـصـنـيفـ لـبـنـوـدـ حـقـوقـ مـاسـاـهـمـيـنـ فـيـهـاـ، وـذـلـكـ مـنـ خـلـالـ تـحـوـيلـ الـمـبـالـغـ المـتـجـمـعـةـ فيـ بـنـوـدـ الـأـرـبـاحـ المـدـوـرـةـ أوـ الـاحتـياـطـيـاتـ إـلـىـ حـسـابـ رـأـسـ الـمـالـ، الأـمـرـ الـذـي يـنـجـمـ عـنـهـ زـيـادـةـ فيـ عـدـدـ أـسـهـمـ الـمـصـدـرـةـ مـنـ قـبـلـ الشـرـكـةـ دونـ حـصـولـ أيـ زـيـادـةـ عـلـىـ قـيـمةـ الشـرـكـةـ.

لـمـاـ تـقـومـ الـبـورـصـاتـ يـاعـادـةـ اـحـتـسابـ سـعـرـ السـهـمـ بـعـدـ تـوزـيعـ أـسـهـمـ المنـحةـ؟

إنـ زـيـادـةـ عـدـدـ أـسـهـمـ الـمـصـدـرـةـ لـلـشـرـكـةـ معـ ثـبـاتـ قـيـمـتـهاـ السـوـقـيـةـ يـؤـدـيـ إـلـىـ انـخـفـاضـ فيـ قـيـمـتـهاـ السـوـقـيـةـ،ـ أماـ مـاـ نـلـاحـظـ مـنـ زـيـادـةـ فيـ الـقـيـمـةـ السـوـقـيـةـ لـأـسـهـمـ الشـرـكـةـ الـتـيـ تـعـلـنـ عـنـ تـوزـيعـ أـسـهـمـ مـجـانـيـةـ فـيـرـجـعـ إلىـ زـيـادـةـ الـطـلـبـ عـلـىـ أـسـهـمـ الشـرـكـةـ لـاعـتـقـادـ الـمـسـتـثـمـرـيـنـ أـنـ تـوزـيعـ أـسـهـمـ المنـحةـ هـوـ مـؤـشـرـ إـيجـابـيـ عـلـىـ قـوـةـ الشـرـكـةـ ذاتـ الـعـلـاقـةـ.



التعبير عن العائد



لكي يكون التعبير عن العائد مفيداً وذو معنى فإنه لا بد أن يكون على شكل نسبة مئوية من المبلغ الأصلي الذي تم استثماره، لذا فإن الأرباح الموزعة والأرباح الرأسمالية يتم قسمتها على المبلغ الأصلي للاستثمار للحصول على مبلغ العائد كنسبة مئوية فإذا كان العائد ١٣٪ فإنه يمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية :

(قيمة الأصل في نهاية المدة - قيمة الأصل في بداية المدة)

+ التوزيعات النقدية طيلة فترة الاستثمار × ١٠٠

العائد على الاستثمار =

قيمة الأصل في بداية المدة

مثال: إذا قام مستثمر بشراء سهم معين بسعر ١٥٠ درهم ثم باعه في البورصة بسعر ١٦٠ درهماً، وحصل على أرباح على شكل توزيعات نقدية بقيمة ١٠ درهم، فإن العائد على هذا الاستثمار خلال هذه المدة =

$$\frac{10 + (150 - 160)}{150} \times 100 = \% 13$$

الأرباح التشغيلية والأرباح غير التشغيلية

تستمد أية شركة قيمتها من قدرتها على توليد الأرباح في المستقبل ، وتعتبر الأرباح التاريخية والحالية مؤشراً هاماً على القدرة المستقبلية لهذه الشركة، لذا فالمستثمر الواعي ينظر إلى الأرباح التي تظهرها شركة ما نظرة فاحصة تأخذ بعين الاعتبار مصادر هذه الأرباح وطبيعتها، فإذا كانت هذه الأرباح قد تحفقت من نشاط الشركة التشغيلي والذي أنشئت الشركة من أجله، والذي يمثل الجانب الأكبر من إجمالي الأرباح المحققة، فإن هذا يعتبر مؤشراً إيجابياً يدل على نجاح الشركة في تحقيق أهدافها، أما إذا كانت هذه الأرباح ناجمة عن نشاط فرعي كالمتاجرة بالأسهم بالنسبة لشركة صناعية أو بيع أصل من أصول الشركة الإنتاجية، فإن المستثمر سيأخذ في اعتباره أن هناك شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على تكرار هذه الأرباح في المستقبل.



الأرباح المتحققة والأرباح غير المتحققة

يجب على المستثمر أن ينظر أيضاً إلى هذه الأرباح من زاوية تحقّقها أو عدم تحقّقها، فعندما تكون الأرباح في الشركة ناجمة عن إعادة تقدير أصولها أو استثماراتها فإن هذه الأرباح لا تعتبر أرباحاً متحقّقة لأنها لم تترجم عن عملية بيع حقيقية لهذه الأصول والاستثمارات وإنما هي ناتج عملية إعادة تقدير تم قيده في قائمة الدخل كأرباح.

العائد المتحقق والعائد غير المتحقق بالنسبة لحامل السهم

إن الارتفاع في القيمة السوقية للأسهم يعني زيادة في ثروة المستثمر الذي يملك هذه الأسهم، إلا أن هذه الزيادة لا تعتبر متحقّقة إلا إذا قام هذا المستثمر ببيع الأسهم والحصول فعلاً على فرق السعر، وفيما عدا ذلك (أي في حالة عدم البيع) فإن الأرباح تعتبر أرباحاً دفترية وغير متحقّقة. فلو قام أحد المستثمرين بشراء عدد من الأسهم بسعر ٢٠ درهماً لكل سهم ثم ارتفعت أسعار هذه الأسهم إلى ٣٠ درهماً فإن حساب هذا المستثمر يكون قد أظهر أرباحاً مقدارها ١٠ دراهم لكل سهم، إلا أن هذه الأرباح لا تعتبر متحقّقة إلا إذا تم بيع الأسهم فعلاً، أما إذا لم يتم بيع الأسهم فإن الأرباح لا تعتبر متحقّقة ويمكن أن تزيد أو تقل بحسب تحرك أسعار الأسهم في السوق. وتسمى الأرباح الناتجة عن ارتفاع القيمة السوقية دون بيع الأسهم التي ارتفعت أسعارها أرباحاً دفترية ، كما تسمى الخسائر الناتجة عن انخفاض القيمة السوقية خسائر دفترية، ويجب الانتباه إلى أن هذه الأرباح أو الخسائر الدفترية هي عرضة للزيادة أو النقصان بحسب تحرك الأسعار في السوق.

العائد التاريخي، العائد المتوقع، والعائد المطلوب

من المفاهيم الهامة التي يجب على المستثمر الإلمام بها واستيعابها بشكل جيد هي تمييزه بين عدة أنواع من العوائد كالعائد التاريخي، والعائد المتوقع ، والعائد المطلوب، وذلك حتى يتمكن من إدارة استثماراته، وفيما يلي تعريف لكل منهم:



- العائد التاريخي: هو العائد الذي تحقق فعلاً على الاستثمار ضمن فترة تاريخية معينة، وعلى الرغم من عدم استخدام هذا العائد في تقييم الاستثمار إلا أنه ينطوي على أهمية كبيرة في عملية التقييم إذ أنه يستخدم كمؤشر أساسي في تحديد قيمة العائد المتوقع.

- العائد المتوقع: هو العائد الذي يتوقع المستثمر الحصول عليه خلال فترة زمنية معينة نتيجة لافتئاته استثمار معين، ويجب أن يتم تحديد هذا العائد بطريقة موضوعية بحيث يكون العائد المتوقع معقولاً ومتزناً مع العوائد التاريخية التي حققها الاستثمار في الماضي.

- العائد المطلوب: هو العائد الذي يرغب المستثمر في تحقيقه عند افتئاته لاستثمار معين، ويتحدد هذا العائد في ضوء المخاطر المرتبطة بهذا الاستثمار وكلما كانت المخاطر المرتبطة بالاستثمار مرتفعة رفع المستثمر نسبة العائد المطلوب وذلك كتعويض إضافي على تحمله لهذه المخاطر.

تقدير العائد المتوقع

لكي يقرر المستثمر شراء سهم معين لا بد أن يتوقع عائداً معيناً على هذا السهم ويمكن أن يتم توقع العائد بإحدى هاتين الطريقتين:

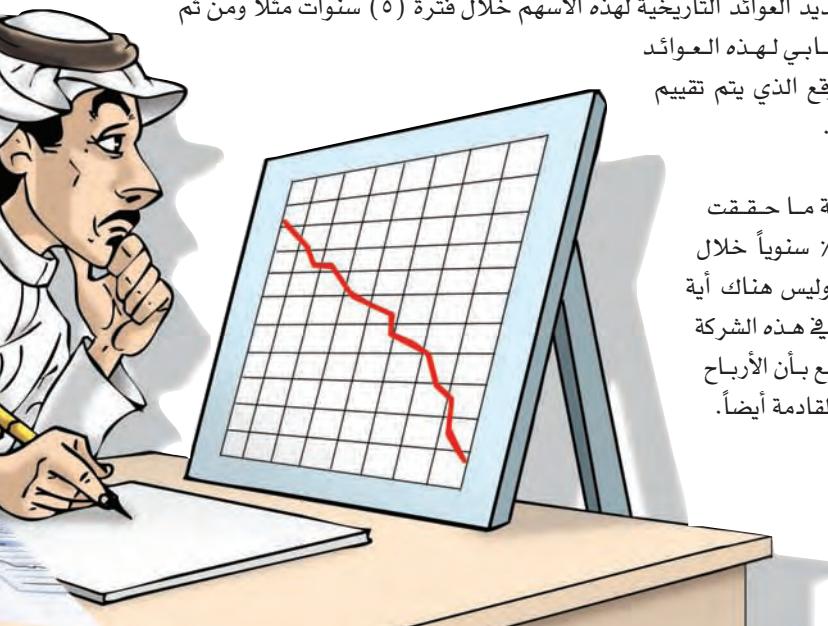
- طريقة التنبؤ الاقتصادي

ووفق هذه الطريقة فإن المستثمر أو المحلل المالي يخضع الشركة إلى تحليل دقيق يحدد من خلاله ملامح المستقبل بالنسبة لهذه الشركة تمهدأً لتحديد الأرقام المتوقعة للأرباح الموزعة والأرباح الرأسمالية.

- الطريقة الإحصائية

ووفق هذه الطريقة فإن العائد المتوقع لأي سهم هو عبارة عن الوسط الحسابي لعوائد السهم التاريخية خلال فترة محددة، وتعد هذه الطريقة أكثر موضوعية وبساطة من الطريقة الأولى، حيث أنها لا تخضع لرأي المحلل المالي وإنما تعتمد على المنهج الإحصائي في التقدير. ويمكن تحديد العائد المتوقع لأي سهم من خلال تحديد العوائد التاريخية لهذه الأسهم خلال فترة (٥) سنوات مثلاً ومن ثم فإن الوسط الحسابي لهذه العوائد سيكون العائد المتوقع الذي يتم تقديره للسهم على أساسه.

فإذا كانت شركة ما حققت أرباحاً بمقدار ٢٠٪ سنوياً خلال آخر عشر سنوات وليس هناك أية تغيرات جوهرية في هذه الشركة فإنه يمكن التوقع بأن الأرباح ستكون ٢٠٪ للسنة القادمة أيضاً.





مخاطر الاستثمار في الأسهم

في مجال الاستثمار يتبع على المستثمر العمل على تقليل عوامل المخاطرة التي تقع تحت سيطرته، ليبقى فقط تلك العوامل التي لا يملك أحد السيطرة عليها وهي مخاطر يجب على المستثمر تحملها.

إن المستثمر في الأسهم يدرك أن هناك مخاطر مرتبطة بالاستثمار ولكن قد يجد البعض صعوبة في تحديدها فضلاً عن تحديد تأثيرها على القيمة السوقية للسهم، وبشكل عام فإن المخاطر المرتبطة بالاستثمار في الأسهم يمكن التعبير عنها باحتمال مدى تحقيق الشركة المصدرة للأسهم خسائر أو تراجع في الأرباح مما قد يؤدي إلى تراجع القيمة السوقية لهذه الأسهم.



أنواع مخاطر الاستثمار في الأسهم

مخاطر السوق (المخاطر المنتظمة)

وهي المخاطر التي تؤثر في السوق بشكل عام وعلى جميع الشركات ويشمل تأثيرها جميع الأسهم المتداولة في سوق معين، وتمثل هذه المخاطر بشكل عام في الأوضاع السياسية والاقتصادية العامة كعوامل النمو الاقتصادي وأسعار الفائدة والضغوط التضخمية ومخاطر تغير أسعار الصرف.



مخاطر الشركة (المخاطر غير المنتظمة)

وهي المخاطر المرتبطة في شركة بعينها، أي أنها مخاطر تحقيق خسائر في الاستثمار بالأسهم نتيجة لتراجع أعمال الشركة التي تم الاستثمار فيها، ويمكن تصنيف المخاطر المرتبطة بشركة ما ضمن الأنواع التالية:

أ - مخاطر الأعمال: وهي مخاطر عدم نجاح الشركة المصدرة للأسهم في أعمالها بسبب المنافسة الشديدة أو عدم كفاءة الإدارة أو تغير أدوات المستهلكين للمنتجات الشركة وغيرها من الأسباب التي تؤدي إلى تراجع الشركة في أدائها وبالتالي عدم قدرتها على تحقيق غاياتها الأساسية بشكل مربح تجاريا.

ب - المخاطر المالية: وهي مخاطر ترتبط أيضا بالشركة ولكن ليس من خلال غاياتها الأساسية وإنما من خلال الوسائل المالية التي تنتهجها الشركة في تحقيق هذه الغايات ، مثل مخاطر تحمل الشركة لدليون، فمن المعلوم أن مدربونية الشركة تزيد من مخاطرها بسبب اعتمادها على مصادر تمويل خارجية (الديون) وفي المقابل فإن المخاطر المالية أقل بالنسبة للشركة التي تعتمد على مصادر تمويل ذاتية (حقوق المساهمين).

التنوع كاستراتيجية لمواجهة مخاطر الاستثمار

من الصعب على المستثمر تفادي النوع الأول من المخاطر وهي مخاطر السوق (المخاطر المنتظمة) بشكل كامل حيث أنها تؤثر على جميع القطاعات الاقتصادية معًا ولو بدرجات متفاوتة، والطريقة المثلثة لتفادي مثل هذه المخاطر هي من خلال تنوع الاستثمار جغرافيًا لتشمل أكثر من دولة. أما النوع الثاني من المخاطر وهي مخاطر الشركة (المخاطر غير المنتظمة) فيمكن الحد من تأثيراتها عن طريق إتباع أسلوب تنوع الأوراق المالية في المحفظة الاستثمارية نفسها، بحيث لا تؤثر هذه المخاطر إذا تحققت سوى على جزء من المحفظة. ويمكن للمستثمر تنوع استثماراته وفقاً لعدة استراتيجيات أهمها:

١- التنويع القطاعي

ويراعي هنا أن يتم تنوع استثمارات محفظة الأسهم بين مجموعة من الأسهم لشركات تعمل في مجالات مختلفة، فإذا تم التنويع بين شركات تعمل في نفس القطاع كأن يكون قطاع العقارات على سبيل المثال فإن مثل هذا التنويع قد يقلص جزء من مخاطر الشركة إلا أن المحفظة كل تبقى معرضة للمخاطر التي قد يتعرض لها قطاع العقارات بشكل عام مثل تراجع الطلب على العقارات. أما عندما يتم التنويع بين مجموعة من القطاعات فإن تقليل عوامل المخاطرة يكون أكبر وأجدى نفعاً.



٢- التنويع الجغرافي

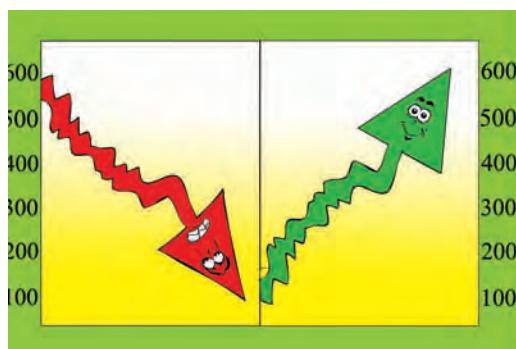
في هذا الأسلوب من التنويع يلجأ المستثمر إلى تنوع استثماراته بين أسهم صادرة عن شركات تابعة لدول مختلفة وفي هذه الحالة فإن المستثمر يحاول تجنب عوامل المخاطرة المرتبطة بسوق معين.

٣- التنويع على أساس علاقة الارتباط بين الأسهم

تتلخص فكرة هذا التنويع بأن يتم الاستثمار في مجموعة من الأسهم بحيث يكون الارتباط بين العوائد المتولدة من هذه الأسهم قليل، لذلك يتوجب على المستثمر عند تكوين محفظته الاستثمارية أن يبحث دائماً عن الاستثمار في

أسهم شركات يكون الارتباط بين عوائدها الاستثمارية قليل، ويمكن توضيح فكرة الارتباط من خلال النظر إلى تاريخ العوائد التي تتحققها الأسهم المختلفة ومحاولة تحديد طبيعة العلاقة بين هذه العوائد.

فعنديما يميل عائد سهمين إلى الارتفاع والانخفاض معاً فإن هذا يعني أن الارتباط بينهما يكون ايجابياً، أما إذا كان تغير العوائد للسهمين لا يسير بنفس الاتجاه أي أن عائد أحد السهمين يرتفع في حين ينخفض عائد السهم الآخر فإن هذا يعني أن الارتباط بين السهمين سالب.





إدارة الاستثمار في ظل العائد والمخاطر

إن العائد المتوقع على سهم ما هو عائد مستقبلي وهناك احتمالية لعدم تتحققه وهذه الاحتمالية تمثل من الناحية العملية المخاطر المرتبطة بالاستثمار في هذا السهم، ويمكن ملاحظة هذه المخاطر من خلال نظرة تاريخية للعوائد التي حققها السهم فعلاً، فإذا تميزت هذه العوائد بالتدبب الشديد وعدم الاستقرار فهذا مؤشر قوي على أن السهم ينطوي على مخاطر كبيرة نسبياً، أما إذا كانت العوائد التاريخية التي تخص هذا السهم تمتاز بالاستقرار خلال فترات زمنية مختلفة فإن هذا يدل على أن المخاطر قليلة نسبياً.

ومن ناحية أخرى أيضاً فإن السهم الصادر عن شركة لها تاريخ طويل من العمل الناجح إضافة إلى تحقيق هذه الشركة معدلات نمو جيدة في أعمالها يعتبر سهماً قليلاً المخاطرة إذا ما قيس بسهم شركة أخرى لا تحقق معدلات نمو جيدة أو شركة حديثة التأسيس وما زال أمامها طريق طويل لتسجيل حضورها في السوق.

علاوة المخاطر

إن وجود مخاطر مرتبطة بالاستثمارات لا يمكن التخلص منها لا يعني أن على المستثمر أن يتحمل هذه المخاطر بدون ثمن، فالمستثمر لا بد أن يطلب مكافأة

على تحمله لهذه المخاطر وهذا ما يسمى بعلاوة المخاطر؛ فإذا كان هناك على سبيل المثال استثماراً خالياً من المخاطر يعطي عائداً مقداره ٥٪ فإن المستثمر بالضرورة سيطلب عائداً يزيد عن ٥٪ على أي استثمار ينطوي على مخاطر، وتسمى هذه الزيادة بعلاوة المخاطر، ويعتمد مقدار هذه العلاوة على مستوى المخاطر المتوقعة والتي ينطوي عليها الاستثمار.



وبما أن مخاطر السهم ترتبط باحتمالية تحقيق العائد المتوقع لهذا السهم ، فإنه يمكن القول بأن العوائد الكبيرة تتطوي على مخاطر كبيرة أيضا، أي أن هناك علاقة طردية بين العوائد والمخاطر، فكلما زادت العوائد المتوقعة زادت معها المخاطر وكلما انخفضت العوائد المتوقعة انخفضت معها المخاطر. ذلك لأن تقدير الأسهم يتم في ضوء علاقة العوائد والمخاطر المرتبطة بهذه الأسهم حيث يجب أن تتعكس المخاطر الكبيرة على قيمة العائد المطلوب بالنسبة للمستثمر فعندما تكون المخاطر كبيرة فعل المستثمر أن يطلب عائداً أكبر على السهم لتعويضه عن المخاطر المحتملة.



اتخاذ القرار الاستثماري

إن قرار الاستثمار في الأسهم يجب أن لا يكون قراراً عشوائياً يتخذه المستثمر بشكل متسرع وغير مدروس، بل يجب أن يتخذ هذا القرار في إطار عملية منظمة ووفق منهجية علمية مدققة تأخذ بعين الاعتبار ظروف المستثمر والسوق وإدارة الاستثمار، ويمكن بيان عملية إدارة الاستثمار في الأسهم ضمن الخطوات التالية:



أولاً، التخطيط المالي

يعتبر التخطيط للمستقبل دليلاً وعيّاً بالنسبة لأي شخص ويعتبر التخطيط المالي أحد مكونات التخطيط للمستقبل، فعلى كل شخص أن يقوم بوضع خطة مالية يحدد فيها مصادر دخله وكيفية توزيع هذا الدخل على احتياجاته المختلفة ، ومن ثم محاولة الوصول إلى فائض في الدخل يمثل ادخاراً يمكن استثماره في أدوات الاستثمار المختلفة، وفي حال تمكّن الشخص من تكوين المدخرات ، فإن عليه أن يضع خطة لاستثمار هذه المدخرات وهذه الخطة يجب أن تعكس أهداف المستثمر ومحدوداته ومدى تحمله لمخاطر الاستثمار.

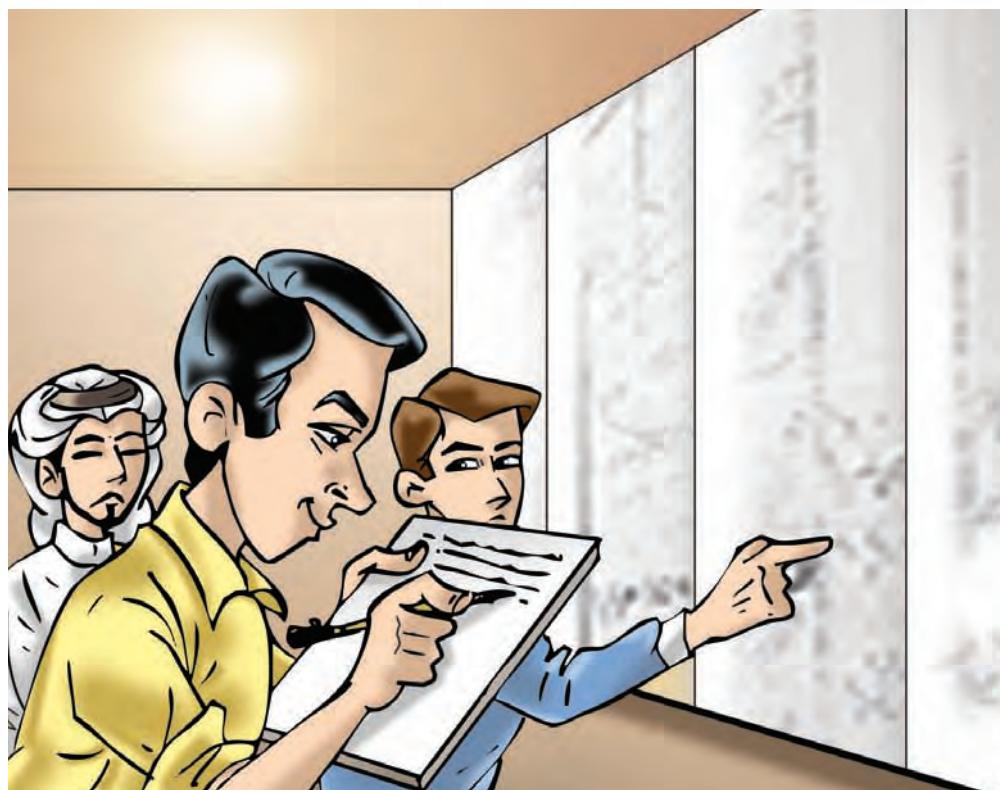
ثانياً، فهم السوق والظروف الاقتصادية المحيطة

ليس مطلوباً من المستثمر في الأسهم أن يكون خبيراً في تحليل وتقييم الأسهم ولكنه ينبغي عليه كحد أدنى أن يكون واعياً وملماً لبعض الأمور الأساسية التي تعتبر من المبادئ العامة للاستثمار في الأسهم، فعلى كل مستثمر أن يفهم آليات أسواق الأوراق المالية وطبيعتها الخاصة والكيفية التي تتحرك الأسعار على أساسها، وكذلك عليه أن يعي الظروف الاقتصادية العامة وتتأثر سوق الأوراق المالية بها كالتالي الاقتصادي وأسعار الفائدة وغيرها من العوامل المؤثرة في السوق. إن عدم الإلمام بمبادئ التعامل في أسواق الأوراق المالية قد تكون له نتائج كارثية على المتعامل ، في حين أن بعض الجهد الذي يبذل المستثمر في فهم هذه المبادئ قد يجنبه هذه النتائج غير المرغوبة.

ثالثاً، انتقاء الأسهم

إن الاستثمار في الأسهم يجب أن يكون على شكل محفظة استثمارية وليس استثماراً منفرداً في سهم واحد، وعلى المستثمر أن يقوم بتشكيل محفظته الاستثمارية بحرص وعناية وفقاً لأهدافه الاستثمارية ومحدداته وظروف السوق مراعياً في ذلك التوزيع الجيد للمحفظة المراد تشكيلها.

ويحتاج المستثمر من أجل تحديد الأسهم المراد شراؤها إلى تقييم هذه الأسهم وذلك للحكم على أسعارها في السوق ومدى موضوعيتها وملايئتها للشراء، ويتم ذلك من خلال فهم وتحديد كل من العوائد المتوقعة للسهم والعوائد المطلوبة على الاستثمار في هذا السهم والتي تعكس مستوى المخاطر الذي ينطوي عليه.





رابعاً، متابعة الأداء الاستثماري

إن عملية الاستثمار لا تنتهي بمجرد تشكيل المحفظة الاستثمارية واقتناء مجموعة الأسهم التي تم اختيارها، حيث أنه لا بد للمستثمر أن يتبع استثماراته بشكل مستمر لأن هناك تغيرات قد تطرأ على ظروف السوق أو الشركات التي تم اختيار أسهمها في المحفظة، كما قد يطرأ تغيرات على ظروف المستثمر ذاته تجعله أكثر أو أقل قدرة على تحمل المخاطر وبالتالي ضرورة اتخاذ قرارات استثمارية لتغيير بعض مكونات المحفظة الاستثمارية.



هيئة الأوراق المالية والسلع
SECURITIES & COMMODITIES AUTHORITY

أبوظبي - ص. ب: ٢٣٧٣٢

هاتف: ٦٢٧٧٨٨٨، +٩٧١-٢-٦٢٧٧٦٠٠، فاكس: +٩٧١-٢-٦٢٧٧٨٨٨

دبي - ص. ب: ١١٧٦٦٦

هاتف: ٣٣١٢٩٩٩، +٩٧١-٤-٣٣١٢٩٩٩، فاكس: +٩٧١-٤-٣٣٢٨٨٨٤

www.sca.ae





هيئة الأوراق المالية والسلع
SECURITIES & COMMODITIES AUTHORITY

www.sca.ae